

خاتمة المستدرك

[235] ذهب إليه صاحب الوسائل، وتقدم أنه عده من الكتب المجهولة، وجماعة من الفقهاء، كالسيد السند الجليل صاحب تحفة الابرار. والمحقق صاحب الفصول، قال في آخر كلامه فيه: فالتحقيق أنه لا تعويل على الفتاوى المذكورة فيه، نعم ما فيه من الروايات فهي من الروايات المرسلّة، لا يجوز التعويل على شيء مما اشتمل عليه، إلا بعد الانجبار بما يصلح جابراً لها (1)... إلى آخره. وبعض السادة الاجلاء من العلماء المعاصرين - دام علاه - وقد كتب في عدم حجته ما هو كرسالة مستقلة (2). الثالث: انه مندرج تحت الاخبار القوية، التي يحتاج التمسك بها إلى عدم وجود معارض أقوى منها، أو انجبارها بالشهرة ونحوها، حسب اختلاف الانظار في مراتب القوة الحاصلة له بملاحظة القرائن التي ذكرها، من الشدة إلى ما يقرب الاطمئنان بصدوره، والضعف إلى حد يدخله في سلك الضعفاء. قال السيد السند في المفاتيح: وفي الاعتماد عليه بمجرد إشكال، لعدم ثبوت كونه من مولانا الرضا عليه السلام بطريق صحيح، ولكن لا بأس بأن تعد رواياته من الروايات القوية، التي ينجر قصورها بنحو الشهرة، إلى أن شرح أسباب قوته، وقال: ولكن في بلوغه درجة الحجية إشكال، ولكن لا أقل من عده قويا، وعليه يمكن جعله مرجحا لاحد الخبرين المتعارضين على الآخر (3). وفي الفوائد، بعد إثبات إندراجهم في جملة الاخبار والاحاديث. وأما الكلام في حجته وعدمها، فهذا أمر يختلف باختلاف المذاهب، والمسالك والاراء، في الحجة من الاخبار الاحاد.

_____ (1) الفصول الغروية: 313. (2) الخونساري في رسالة تحقيق حال فقه الرضا عليه السلام. (3) مفاتيح الاصول: 351. (*)
